مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

إلغاء قانون قيصر وتحديات تحسينه للاقتصاد السوري

ورقة تحليلية

يوسف كامل خطاب

باحث أول

بمركز الخليج للأبحاث

المقدمة

في سياق التطورات السياسية والاقتصادية في سوريا، يطرح السؤال حول ما إذا كان إلغاء قانون قيصر (Caesar Syria Civilian Protection Act) من قبل الكونغرس الأمريكي، في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٥م، سيؤدي إلى تحسين الاقتصاد السوري، الذي يعاني ـ منذ سقوط نظام بشار الأسد وتشكيل حكومة انتقالية جديدة ـ من صعوبات وتحديات اقتصادية تفرضها حاجة البلاد إلى ترميم ما تم تدميره خلال العقد الماضي من البنية التحتية السورية في جميع المجالات، والانتقال بالبلاد من حالة الركود والكساد إلى حاضر ومستقبل مستقر مزدهر. تتناول هذه الورقة البحثية ما يتعلق بقانون قيصر: تعريفه؛ وتاريخ وأسباب صدوره؛ وتأثيره السلبي على الاقتصاد السوري خلال السنوات الأخيرة من حكم النظام السابق، وأسباب إلغائه، والمكاسب الاقتصادية المتوقعة بعد إلغائه، والتحديات التي تعيق تحقيق هذه المكاسب، وسبل التخلص منها.

وبناءً على التحليل، يمكن القول إن الإلغاء يمثل خطوة حاسمة نحو تحسين الاقتصاد السوري وإنعاشه، حيث إنه سيزيل العوائق التي وضعتها الولايات المتحدة أمام الاستثمار والتجارة السوريين، مما يتيح نموًا محتملًا في قطاعات هامة مثل قطاعي الطاقة والإعمار؛ ولكن مكاسب إلغاء القانون ـ على الرغم من أهميتها وتأثيراتها الفورية ـ قد تكون محدودة بسبب التحديات: الأمنية والسياسية، والاقتصادية والمالية، والإنسانية والاجتماعية، التي تعيق تحسين وإنعاشه وتتطلب جهودًا دولية متكاملة لمواجهتها والتخلص منها؛ وهو ما تتناوله الورقة بالبحث والتحليل.

تعريف قانون قيصر وتاريخ صدوره

قانون قيصر، المعروف رسمياً باسم «قانون حماية المدنيين السوريين قيصر" (Caesar Syria Civilian Protection Act)، هو تشريع أمريكي يفرض عقوبات اقتصادية ومالية شديدة على الحكومة السورية وداعميها. وقد صدر كجزء من قانون الدفاع الوطني الأمريكي لعام ٢٠٢٠م، حيث وقعه الرئيس دونالد ترامب خلال عهدته الأولى، في ١١ ديسمبر ٢٠١٩م، ودخل حيز التنفيذ في يونيو ٢٠٢٠م. وسمي القانون بـ(قانون قيصر) تيمنًا بالاسم المستعار للمصور السابق في الشرطة العسكرية السورية) فريد المذهان) الذي انشق عن النظام السوري عام ٢٠١٣م، حاملا معه ٥٥ ألف صورة التي توثق التعذيب والقتل في السجون السورية تحت نظام بشار الأسد.

أسباب صدوره

كانت أسباب صدور القانون متعددة، ولكنها ركزت بشكل أساسي على الجانب الإنساني والسياسي وتمثلت فيما يلي:

أولاً: محاسبة نظام الأسد على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك التعذيب وقتل عشرات الآلاف من السوريين.

ثانياً: الحد من العنف ضد المدنيين من خلال استخدام الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية القسرية لإجبار الحكومة السورية على وقف الهجمات وتسهيل الوصول الإنساني.

ثالثًا: التوسع في العقوبات السابقة من إدارة أوباما، لتشمل عقوبات ثانوية تستهدف أي جهة تتعامل مع النظام، بما في ذلك الشركات الأجنبية، لمنع إعادة الإعمار دون حل سياسي.

رابعًا: منع النظام من الاستفادة من المساعدات أو الاستثمارات التي قد تعزز سيطرته، مع التركيز على دعم عملية انتقال سياسي وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤.

تأثير قانون قيصر على الاقتصاد السوري

أدى تطبيق قانون قيصر إلى العديد من الآثار السلبية على الداخل السوري، كان أبرزها:

١. تفاقم الأزمة الاقتصادية في سوريا، حيث أصبح القانون أداة رئيسة في عزل النظام اقتصاديًا على المستويين الإقليمي و الدولي.

٢. أعاق القانون إعادة الإعمار بعد سنوات من الحرب الأهلية، حيث فرض عقوبات على القطاعات الحيوية مثل الطاقة، والبناء، والمصارف، مما.

٣. الانخفاض الحاد في الصادرات السورية، حيث انخفضت قيمة الصادرات من حوالي ٧٠٠ مليون دولار إلى بضعة ملايين فقط بسبب القيود على التجارة مع المؤسسات السورية.

٤. فقدان العملة السورية لقيمتها بشكل كبير، مما أثر على الاقتصاد اليومي، حيث أدى إلى نقص في الغذاء، والتعليم، والرعاية الصحية، وزيادة التضخم.

٥. الحد من التطبيع مع الدول الأخرى، حيث منع القانون الشركات الأجنبية من الاستثمار خوفاً من العقوبات الثانوية، مما أدى إلى عزلة اقتصادية أعمق.

٦. تدهور الاقتصاد السوري بشكل عام، مع تأثير محدود على تغيير سلوك النظام.

٧. ساهم القانون في انكماش الاقتصاد السوري بنسبة تصل إلى ٨٠% مقارنة بما قبل الحرب، مع ارتفاع معدلات الفقر إلى أكثر من ٩٠% من السكان.

أسباب إلغاء قانون قيصر

بدأت خطوات إلغاء العقوبات الاقتصادية على سوريا ـ بما فيها قانون قيصر ـ القانون في الكونجرس الأمريكي في مايو ٢٠٢٥م، بصدور شهادة إعفاء مؤقتة، واتبعت هذه الخطوة بما أعلنه النائب الجمهوري الأميركي (جو ويلسون)، يوم ١٢ يونيو ٢٠٢٥م، بأنه قدّم تشريعا إلى الكونغرس لإلغاء قانون قيصر وعقوباته على سوريا بالكامل. ويعد ويسلون من أبرز النواب الأميركيين الذين طالبوا على مدى الأشهر الماضية برفع العقوبات المفروضة على سوريا، ومن بينها قانون قيصر. في سبتمبر ٢٠٢٥م، أدخلت تعديلات هامة مهدت للإلغاء الكامل للعقوبات؛ وفي ١١ أكتوبر ٢٠٢٥م، صوّت مجلس الشيوخ لصالح إلغاء قانون قيصر.

وكانت الأسباب الرئيسة لإلغاء القانون هي:

أولًا: الجهود الدبلوماسية التي بذلت من قبل بعض الدول وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، التي أدت دورًا محوريًا في دعم الانتعاش السوري بعد الإلغاء، مستخدمة نهجاً ناعماً لتعزيز الاقتصاد السوري؛ ففي مايو ٢٠٢٥، ساهمت السعودية مع قطر في تسوية ديون سوريا لدى البنك الدولي بقيمة ١٥,٥ مليون دولار، مما أصبح ممكنًا بعدها تخفيف العقوبات. كما تعهدت باستثمارات تصل إلى ٥ مليارات دولار في مشاريع الإسكان والبنية التحتية، بالإضافة إلى ٢,٩ مليار دولار إضافية في يوليو ٢٠٢٥م. وأرسلت وفدا من الديوان الملكي لمناقشة الدعم الاقتصادي للحكومة السورية الجديدة، إضافة إلى استضافتها اجتماعا دوليًا لمناقشة رفع العقوبات حضرته دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى إلى جانب ألمانيا وسوريا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وغيرها.

ثانياً: التغييرات السياسية في سوريا، بما في ذلك سقوط نظام الأسد وتشكيل حكومة جديدة، مما جعل العقوبات غير ملائمة لدعم الانتقال.

ثالثًا: رفع الأعباء والضغوط الإنسانية عن كاهل الشعب السوري، حيث كان القانون يؤثر سلباً على المدنيين دون تحقيق أهدافه الأصلية في ظل الوضع الجديد.

كما استثمرت المملكة زيارة الرئيس الأمريكي لها ـ في أول زيارة قام بها خارج الولايات المتحدة في عهدته الثانية ـ وطلب سمو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان من الضيف الأمريكي رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا لارتباطها بالرئيس السابق، فوافق على إلغاء ما يمكنه إلغاءه من عقوبات، وفقا للصلاحيات الممنوحة له كرئيس للولايات المتحدة، وأعلن عن ذلك خلال الزيارة، وأحال ما لا يمكنه إلغاءه من عقوبات ـ ومنها قانون قيصر ـ إلى الكونجرس ليتخذ القرار بشأنها؛ فضلًا عن استضافة الرياض للقاء جمع مع الرئيس السوري أحمد الشرع، في مايو ٢٠٢٥م.

كما دعت تركيا ودول أخرى، إلى إعادة تقييم القانون، حيث أصبح يعيق الانتعاش الاقتصادي للحكومة الجديدة.

رغم أن إلغاء قانون قيصر يمثل خطوة إيجابية نحو تسهيل الانتعاش الاقتصادي في سوريا، إلا أن هناك عقبات وتحديات متعددة قد تقلل من الفوائد المتوقعة أو تحد من تأثيرها

المكاسب الاقتصادية المتوقعة بعد إلغاء القانون

يُتوقع أن يؤدي الإلغاء إلى مكاسب اقتصادية كبيرة، لعل أبرزها:

أولاً: سيسرع رفع القيود عن قطاعات الطاقة، البناء، والمصارف، مما يتيح إعادة إعمار المدن المدمرة وتحسين البنية التحتية.

ثانياً: سيفتح الباب ويزيل الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي والتجارة، مما سيؤدي إلى زيادة التجارة والاستثمارات؛ وهو ما سيعزز النمو الاقتصادي ويقلل من التضخم.

ثالثًا: يتوقع أن يؤدي إلغاء القانون ـ وفقاً للتحليلات ـ إلى نمو اقتصادي بنسبة ٥–١٠% سنوياً في السنوات الأولى، مع تحسين الوصول إلى الخدمات الرقمية العالمية مثل السحابة الإلكترونية والـGPS .

رابعًا: سيسمح إلغاء القانون للشركات الأمريكية بالعودة إلى السوق السوري، مما يعزز المنافسة ويحسن الظروف المعيشية. ومع ذلك، لن تكون التأثيرات فورية، بل تتطلب ضمانات قانونية لجذب الاستثمارات الكبيرة.

التحديات التي قد تحد من المكاسب الاقتصادية المتوقعة

رغم أن إلغاء قانون قيصر يمثل خطوة إيجابية نحو تسهيل الانتعاش الاقتصادي في سوريا، إلا أن هناك عقبات وتحديات متعددة قد تقلل من الفوائد المتوقعة أو تحد من تأثيرها. هذه التحديات تشمل عوامل داخلية مثل الاستقرار الأمني والاقتصادي، وعوامل خارجية؛ ولعل أهمها هو موافقة مجلس النواب الأمريكي على إلغاء القانون، وعدم عرقلته لقرار مجلس الشيوخ؛ وهو ما يتطلب تدخلًا مباشرًا من الرئيس ترامب لدى رئيس مجلس النواب الذي ينتمي إلى الحزب الجمهوري. ومنها أيضًا ما يتعلق برفع العقوبات المتبقية والمساعدات الدولية المشروطة. وبناءً على تقارير حديثة من منظمات دولية مثل البنك الدولي ومجلس الأمن، يمكن أن يؤدي عدم معالجة هذه العقبات إلى نمو اقتصادي محدود، حيث يتوقع البنك الدولي نمواً بنسبة ١٪ فقط في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٥م، مقارنة بالتوقعات الأكثر تفاؤلاً.

وسنعرض فيما يلي أبرز التحديات التي قد تحد من المكاسب المتوقعة من إلغاء قانون قيصر على الاقتصاد السوري، مع التركيز على أسبابها وتأثيرها المحتمل:

أولًا: التحديات الأمنية والسياسية وتأثيرها

تواجه الحكومة السورية تحديات أمنية وسياسية عميقة، من الاشتباكات المسلحة والتهديدات الإرهابية إلى الفراغ السياسي والتوترات الإقليمية، والتي تؤثر سلباً على الاقتصاد الحالي من خلال تعطيل الاستثمار والمساعدات، وتهدد المستقبل باستمرار الركود إذا لم يتم حلها تُحل. وتتمثل أبرز التحديات الأمنية والسياسية فيما يلي:

أ. التحديات الأمنية:

وهي لا تعيق أو تحد من المكاسب الاقتصادية المتوقعة لإلغاء قانون قيصر فحسب؛ بل تهدد المشروع الوطني بأكمله ومن أبرزها:

- استمرار الاشتباكات المسلحة في مناطق متعددة، وبخاصة في شمالي شرق سوريا. فعلى سبيل المثال، تستمر الاشتباكات بين قوات سوريا الديمقراطية (SDF) والحكومة الانتقالية، مما أدى إلى نزوح حوالي ١,١ مليون شخص في أوائل ٢٠٢٥م بسبب العنف بين SDF والجيش الوطني السوري.

- تكرار المواجهات المسلحة بين القوات الأمنية والعسكرية التابعة للدولة وسكان بعض المناطق التي تضم أقليات عرقية (العلويين في اللاذقية، مارس ٢٠٢٥م)؛ و(الدروز في السويداء، يوليو ٢٠٢٥م) لرفضهم تسليم سلاحهم للدولة.

- بروز خطر تنظيم داعش، الذي يزداد نشاطه في شمال غرب سوريا ومعسكرات الاعتقال، مما يتطلب إطارًا أمنيًا وعسكريًا جديدًا لمكافحته، كما أفاد مسؤولون أمريكيون.

- تفكيك هيكل الأمن السابق لنظام الأسد وإعادة بناء القوات الأمنية والعسكرية، مع دمج المقاتلين الأجانب في الجيش السوري، الذي يحمل مخاطر هيكلية وأمنية كبيرة.

- الحرب على المخدرات، حيث كانت سوريا أثناء حكم بشار الأسد دولة مخدرات، والآن تواجه الحكومة صعوبات في مكافحة شبكات الكابتاجون، مما يعزز من الجريمة المنظمة.

- التدخلات الإقليمية، ممثلة في الهجمات الإسرائيلية، التي تشن بين الحين والآخر على سوريا، وتعد تهديدًا مباشرًا، وخصوصًا بعد تدمير البنية العسكرية السورية إبان خروج الرئيس السابق إلى روسيا. وقد طالب وزير الخارجية التركي حقان فيدان المجتمع الدولي بموقف واضح ضد هذه الهجمات.

ب. التحديات السياسية

من أبرز التحديات السياسية التي قد تؤثر على المكاسب الاقتصادية من إلغاء قانون قيصر، ما يلي:

- معاناة الحكومة الانتقالية من هشاشة الاستقرار، حيث تواجه فراغاً سلطوياً يعزز من العنف الطائفي وصعوبات الحكم.

- صعوبة توحيد البلاد سياسيًا، بما في ذلك دمج المناطق المختلفة، على الرغم من إجراء انتخابات تشريعية وتشكيل برلمان جديد في أكتوبر ٢٠٢٥م. ، وذلك بسبب المخاوف من الشمولية السياسية.

- تعقيدات التوازن بين السلام المدني والعدالة الانتقالية، مع الحاجة إلى حماية المعارضين السياسيين ومعالجة حالة مسؤولي النظام السابق.

- الحاجة إلى تعزيز العلاقات الإقليمية، والحاجة إلى التعاون لمواجهة التحديات السياسية والأمنية، مثل زيارة وزير الخارجية السوري إلى بيروت لمناقشة قضايا الحدود والسجناء. بالإضافة إلى ذلك، ضرورة تسريع الانتقال السياسي، الذي يتطلب تصحيح المسار من خلال تعزيز الجبهة الداخلية لمواجهة التهديدات الخارجية.

- تفاقم التحديات السياسية الداخلية بسبب التصعيد الإقليمي، الذي حذر منه مسؤول أممي، مشدداً على أن سوريا لا تستطيع تحمل موجة عدم استقرار أخرى.

تأثير التحديات الأمنية والسياسية على الحاضر الاقتصادي

تؤثر التحديات الأمنية والسياسية بشكل مباشر على الاقتصاد السوري الحالي، حيث تعيق الاستثمار الأجنبي والإعادة الإعمار؛ فبدون تحسين الأمن، لن يتدفق الاستثمار المباشر على النطاق المطلوب، كما أكد تقرير من مجلس الأطلسي. كما أن التحديات الأمنية تعزز من قيود السيولة وتعليق المساعدات الأجنبية، مما يحد من النمو الاقتصادي إلى ١% في ٢٠٢٥، وفقاً للبنك الدولي. على الصعيد السياسي، يؤدي الفراغ إلى تفاقم الفقر، الذي أثر على ملايين بسبب الحرب والعقوبات السابقة، مما يجعل الحكومة تواجه صعوبات في توفير الحماية الاجتماعية. هذا الوضع يعزز من الخراب الاقتصادي، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة منذ ٢٠١٠م.

تأثير التحديات على المستقبل الاقتصادي

في المستقبل، قد تحول هذه التحديات دون انتعاش اقتصادي مستدام، حيث ترتبط التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية ارتباطًا وثيقًا، ويعتمد النجاح على بناء مؤسسات مستقرة. وإذا لم تجد تلك التحديات حلولًا ناجعة، فإنها قد تمنع الاستفادة من رفع العقوبات، الذي يفتح إمكانيات كبرى للاستثمار، لكن المخاطر الأمنية ستجعل الشركات تتردد في الدخول إلى السوق السوري. كما أن الاستقرار السياسي الهش للحكومة الانتقالية قد يؤدي إلى تأخير الإصلاحات الهيكلية، مثل مكافحة الفساد وإعادة بناء المؤسسات، والتي كانت تُعزى جزئيًا إلى عوامل داخلية أعمق من العقوبات وحدها. ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، تشمل هذه التحديات أيضاً صعوبة دمج العائدين من اللاجئين، حيث يواجهون عقبات مثل البنية التحتية غير الكافية وفرص العمل المحدودة، مما يعيق الانتعاش الشامل.

بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي عدم التوافق الدولي إلى تعقيد الأمور، حيث تظل بعض الدول حذرة تجاه التعاون مع سوريا الجديدة بسبب مخاوف من عودة النزاعات أو تأثير إيران وروسيا السابق. هذه العوامل قد تحول دون تحقيق نمو اقتصادي سريع، حيث يعتمد الانتعاش على الاستقرار كشرط أساسي لجذب الاستثمارات.

ثانيًا: القيود الاقتصادية والمالية وآثارها

على الرغم من أن إلغاء (قانون قيصر) أزال عقبة قانونية رئيسة أمام معاملات دولية معيّنة واستثمارات، لكن لا تزال هنالك مجموعة من القيود المالية والاقتصادية العميقة، التي تحول دون انتعاش سريع ومستدام للاقتصاد السوري. وتشمل هذه القيود: العوائق النظامية والمصرفية (الوصول إلى النظام المالي الدولي وSWIFT)، والفجوة التمويلية الضخمة لإعادة الإعمار، وضعف مؤسسات الدولة، والشفافية، ومشكلات سوق النقد والسيولة، وتقسّم الوضع الجغرافي والسياسي للسوق السورية؛ فضلًا عما توضحه الوثائق والتحليلات الدولية من أن النمو المتوقَّع لا يزال متواضعًا وأن المخاطر كبيرة. وفيما يلي تفصيل لتلك القيود، وأثرها، وكيفية التخلص منها:

١. **الوصول المحدود إلى النظام المالي الدولي والبنوك correspondent banking وSWIFT؛ ويعود ذلك إلى أن** المصارف السورية ظلت لسنوات منفصلة عن شبكة المراسلات البنكية الدولية (correspondent banking) بسبب مخاطر الامتثال (AML/CFT) والمخاطر العقابية المرتبطة بالعقوبات؛ وإلغاء (قانون قيصر) يزيل عائقًا تشريعيًا أمريكيًا؛ بينما تحتاج العلاقات المصرفية ثقة وموافقات مؤسساتية ومخارج لالتباس المخاطر. وربما احتاجت الكثير من المصارف الأجنبية المزيد من الوقت لكي ترتّب تعاملها تدريجيًا وتحت شروط امتثال صارمة. وقد أدى ذلك إلى استمرار صعوبة حوالات الصادرات والواردات، وارتفاع كلفة معاملات التجارة، ووجود عوائق لاستيراد الطاقة وقطع الغيار، وبقاء قيود على تحويل الأرباح والأموال للمستثمرين الأجانب؛ فضلًا عن أن تقارير البنك الدولي وتحليلات قانونية حول رفع العقوبات، وتبعات إعادة الاندماج المالي، تبيّن أن رفع قانوني واحد لا يكفي لاستعادة قنوات الترسّل المصرفي؛ وهو ما يزيد من حدة هذا القيد.

٢. **ندرة السيولة النقدية والائتمان والنظام المصرفي الهش**: يعاني الاقتصاد السوري حتى الآن من ندرة نقدية حادة، ومن ضعف قدرة البنوك على تلبية سحوبات وطلبات التمويل، وضعف الثقة في النظام المصرفي (طباعة أوراق جديدة واستيرادها، وفقًا لما أُشير إليه في تقارير دولية). مما يتطلّب إعادة تأهيل قطاع المصارف، ورأس مال كبير، وإصلاحات تنظيمية، وهي عقبات مازالت قائمة، حتى لو أزيلت العقوبات. وأدت ندرة السيولة النقدية والائتمان والنظام المصرفي الهش إلى تعطيل أنشطة القطاع الخاص، ووجود صعوبات في تمويل إعادة الإعمار، وازدهار السوق الموازية للعملة، وارتفاع نسبة التضخّم، وتباطؤ الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة.

٣. **وجود فجوة تمويلية هائلة لإعادة الإعمار مع محدودية مؤسسات التمويل الدولية**: تفيد تقديرات إعادة الإعمار ـ بعد عقد ونصف من الصراع ـ بأنها ستكلّف عشرات المليارات من الدولارات؛ في الوقت نفسه، فإن مؤسسات متعددة الأطراف كـ(البنك الدولي، والمصارف التنموية) لم تعد تتدخل بسهولة إلا بعد توفر شروط سياسية وفنية وشفافية ومسوغات الحوكمة. ولا شك أن إلغاء قانون قيصر قد يسهّل المؤهلات، لكن هناك شروط إضافية (ديون سابقة، شروط لتسوية الديون، آليات المراقبة)، لابد من توافرها لتمويل المشاريع الوطنية الكبرى التي تحتاج إليها سوريا في الحاضر والمستقبل. وقد تؤدي المشكلة السالفة إلى الاعتماد الكبير على التمويل الثنائي الخاص (دول إقليمية، أو شركات من جنسيات متعددة: روسية/إيرانية/تركية... ونحوها)؛ وهو ما قد يؤدي إلى عقود غير شفافة، أو إملاءات استراتيجية، أو عدم توزيع منصف لعمليات إعادة الإعمار . وهي تحديات جسيمة الخطورة، خصوصًا وأن تقارير البنك الدولي تشير إلى نمو متواضع، مع استمرار «قيود السيولة ووقف مساعدات أجنبية» كعوامل محددة.

٤. **مخاطر سياسات الحوكمة والفساد وغياب الشفافية القانونية**: عانى الاقتصاد السوري، على سنوات طويلة من الحرب، من غياب الشفافية وانعدام الحوكمة وتفشي الفساد، بسبب تحكم منظومة سياسيّة واقتصادية تسيطر عليها شبكات سياسية وتجارية فاسدة، ما أسفر عن وجود قواعد ملكية غير واضحة، وتحكّم أجهزة بعناوين اقتصادية. ومن المتعارف عليه أن المستثمرين الدوليين يطلبون آليات حماية قانونية، وحكم قضائي مستقل، وضمانات استرداد أصول؛ حتى لا تتعرض رؤوس أموالهم المستثمرة للمخاطر السياسية والمالية. وقد أدى هذا التحدي إلى: تردّد المستثمرين الكبار والممولين الدوليين عن الدخول؛ ورفع علاوة مخاطر كبيرة على أي استثمار، مما يجعل المشاريع الاستثمارية غير مجدية اقتصاديًا. ويشير التحليل الاستراتيجي إلى أن المخاطر الداخلية تعطل التدفقات، حتى بعد رفع القيود الخارجية.

٥. **استمرار بعض أشكال القيود وامتثال الشركات الدولية (مخاطر الامتثال والسمعة)**: قد تبقى شركات أو بنوك أو دول مترددة ـ حتى مع إلغاء قانون قيصر ـ بسبب قوانين محلية لديها (قوانين امتثال داخلية، مخاطر ملاحقة قانونية لاحقة)، أو بسبب ضغوط سياسية في بلدانها. فضلًا عن أن شركات التأمين العالمية (reinsurance) قد تمتنع عن تغطية مشاريع في سوريا لفترات، بسبب الحالة الأمنية والسياسية، التي سبقت الإشارة إليها. وسيؤدي تردد الشركات والبنوك وغياب التأمين إلى البطء والتعقيد في تنفيذ المشاريع الكبرى (كالبنى التحتية، والتنقيب عن نفط واستخرجه، والريّ... ونحوها)، فضلًا عن أنه سيرفع التكلفة التمويلية. وتوضح تحليلات قانونية لشركات الامتثال أن رفع القيود الإدارية، لا يعادل إزالة مخاطر امتثال كاملة فورية؛ ما يجعل زوال هذا التحدي مرهونًا بتعديل قوانين الامتثال الداخلية للشركات والبنوك الراغبة في العمل والاستثمار داخل سوريا، بما يؤمنها من مخاطر الملاحقة القانونية داخل بلدانها.

٦. **ضعف القطاعات السورية المُولِّدة للنقد الأجنبي حاليًا (كالطاقة: النفط والغاز، والسياحة، والصادرات الصناعية والزراعية)**: عانت سوريا خلال السنوات الماضية من انهيار الإنتاج النفطي، وتضرر البنية التحتية للطاقة، وفقدان السياحة؛ وهي القطاعات المولدة للنقد الأجنبي. وتتطلب إعادة تشغيل هذه القطاعات: استثمارات ضخمة، وكفاءات وخبرات فنية، وبيئة عقود واضحة. ومع توفر هذه المطالب، وفتح السوق، فإن العودة إلى مستويات إنتاج سابقة ستأخذ سنوات. وتشير تقارير أسواق الطاقة إلى محادثات مع شركات عالمية قد تمت ولكن التنفيذ بطيء؛ وهو ما قد يطيل من أمد هذا التحدي سنوات لتصبح هذه القطاعات مصادر معتبرة للنقد الأجنبي.

عانت سوريا خلال السنوات الماضية من انهيار الإنتاج النفطي، وتضرر البنية التحتية للطاقة، وفقدان السياحة؛ وهي القطاعات المولدة للنقد الأجنبي. وتتطلب إعادة تشغيل هذه القطاعات: استثمارات ضخمة، وكفاءات وخبرات فنية، وبيئة عقود واضحة

٧. **الجغرافيا السياسية والانقسام الإداري الداخلي**: تخضع أجزاء من سورية لسلطات مختلفة (شمال وشرق تحت سيطرة فصائل أو سلطات إقليمية)، مما يخلق حاجزًا أمام مشاريع وطنية موحّدة، ويمثّل مخاطرة للمستثمرين الذين يخشون الإحكام القانوني والتنفيذي. وفي سياق مشاريع البنى التحتية والطرق والطاقة تصبح معقّدة قانونيًا وتشغيليًا، وقد تُلزم المستثمرين التفاوض مع عدة جهات أو تقديم حوافز أعلى. التحليلات الإقليمية تؤكد أن التوحيد السياسي شرط مهم للتعافي الشامل.

٨. **العوامل الاجتماعية والإنسانية كقوّة مقيّدة للنمو:** تعاني سوريا حاليًا من ارتفاع مستويات الفقر (تذكر تقارير البنك الدولي ومنظمات إنسانية أن معظم السكان يعيشون تحت خط الفقر)، والبطالة والهجرة والاحتياج إلى خدمات أساسية (كهرباء، مياه، صحة) عالية للغاية؛ ومن المعلوم أن الإنفاق الكبير على الاحتياجات الإنسانية يشتت إمكانات الاستثمار ويقلّل من عائدات الضرائب في المدى القريب؛ حتى وإن دخلت رؤوس أموال وفيرة، فإن الطلب المحلي المنخفض، وضعف البنية التحتية البشرية والفنية، سيحدّن من سرعة الانتعاش.

ثالثًا: التحديات الإنسانية والدولية وانعكاساتها

تتعدد التحديات الإنسانية والدولية التي تعترض الآمال المعقودة على انتعاش الاقتصاد السوري بعد إلغاء قانون قيصر وغيره من العقوبات؛ ويمكن إجمال التحديات الإنسانية في: حاجة ملايين السوريين إلى الأمن الغذائي الذي مازال منعدمًا، وفقدان الخدمات الأساسية، والعودة المشروطة للاجئين والنازحين، وتهاوي الوضع الصحي والتعليمي، وانتشار المُلوِّثات والألغام. أما التحديات الدولية فتتلخص في: تراجع تمويل المانحين، صعوبات التواصل الإنساني، واستمرار مخاطر الامتثال والقانونية للمؤسسات الفاعلة.

كل ذلك يجعل رفع قيصر إن حصل خطوة ضرورية لكنها غير كافية لتحويلها إلى انتعاش إنساني مستدام.

١. **تصاعد الحجم الحالي للاحتياج الإنساني:** تشير المصادر إلى أن حوالي ١٦ مليون شخص في سورية بحاجة للمساعدة والحماية؛ وقرابة ٩ ملايين مهدّدون بانعدام الأمن الغذائي بحسب تقييمات الأمم المتحدة ووكالات متخصصة. وتعكس هذه الأرقام منسوباً عاليًا من التبعية للمساعدات. كما شهدت سورية ـ منذ نهاية ٢٠٢٤م وحتّى منتصف وأواخر ٢٠٢٥م ـ موجات من **العودة الطوعية** للاجئين (أكثر من مليون عائد بحسب تقديرات مفوضية اللاجئين للأجزاء التي أتيح فيها التحقق)، تَبِعَها ضغوط على الخدمات المحلية وهجرة داخلية مستمرة.

٢. **نقص التمويل الدولي وتراجع المانحين (أزمة التمويل والتبرعات)؛** حيث تواجه مؤسسات دولية كبرى ـ مثل برنامج الأغذية العالمي واليونيسف وأونروا ـ نقصًا تمويليًا حادًا على مستوى إقليمي وعالمي، انعكس على قدرة توفير الغذاء والوقود والدواء والبرامج الشتوية في سوريا. كما حدث انخفاضٌ في التبرعات الدولية؛ مما أدى إلى تقليص القدرات التشغيلية لتلك المؤسسات؛ ومن ثم تقليص برامج الإغاثة، أو استهداف شرائح محددة

فقط بالمساعدات، مما زاد من هشاشة الأسر المعوزة وأبطأ من إعادة تأهيل الخدمات الأساسية. وقد شهد العام ٢٠٢٥م ضغطًا وتمويلًا أقل للعديد من برامج الإغاثة العالمية لأسباب تتعلق بتراجع تبرعات بعض المانحين الرئيسيين وتضاعف أزمات عالمية أخرى. وهذا الواقع الإقليمي والعالمي يَزيد من خطر تقليص الدعم لسوريا حتى لو تغيّرت معالم العقوبات.

٣. **قيود الوصول الإنساني والمناطقية؛** ويعود إلى **أن** سوريا مقسّمة إدارياً وجغرافياً بين مناطق تخضع لسلطات مختلفة؛ هذه الانقسامات تزيد تعقيد الوصول الإنساني، وتستلزم اتفاقات متعددة مع جهات محلية وإقليمية وميليشيات، وتكبّل عمليات التوزيع والتنقّل الآمن للموارد؛ إضافة إلى أن حالات تعطل الممرات، أو وجود عوائق أمنية متفرقة، يؤديان إلى تعطيل سلاسل الإمداد، وتأخر وصول المساعدات الموسمية (مثل برامج الشتاء) إلى الفئات الأكثر هشاشة.

٤. **انهيار الخدمات الأساسية من صحة، ومياه، وتعليم:** حيث يعاني النظام الصحي من: بنى صحية تحتية متهدّمة، ونقص في الأدوية والوقود لمحطات الطاقة، ونقص في الكوادر المتخصّصة، وضعف التدخلات العلاجية والوقائية، مما يزيد من عدد وفيات الأمراض التي من الممكن الوقاية منها. كما تعاني مناطق عدة من تقطّعات مياه مستمرة ومصادر ملوَّثة؛ وهذا يزيد من الأمراض المنقولة ومحدودية التعافي الاقتصادي على مستوى المجتمعات المحلية. وفيما يتعلق بالتعليم نجد ملايين الأطفال قد تعرضوا لفترات انقطاع طويلة عن المدرسة؛ ما يجعل الاحتياجات لإعادة تأهيل المدارس وتدريب المدرسين كبيرة، ومع تراجع التمويل تتأثر برامج الحماية والتعليم الطارئة.

٥. **ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي والتغذية:** حيث يعتمد ملايين المواطنين إما على توزيع غذائي مباشر أو برامج نقدية. وأي انكماش في تمويل الوكالات سيُرجع شرائح واسعة إلى مراحل أشد خطورة من الجوع. **و**إلى جانب نقص الغذاء هناك مخاطر سوء تغذية للأطفال والحوامل، وآثار طويلة الأمد على الصحة والتنمية البشرية.

٦. **كثرة التهديدات البيئية (وجود الألغام، والبنية التحتية المتضررة): تعاني البيئة السورية في أغلب مناطقها من** وجود مساحات واسعة ملوَّثة ومُعبَّأة بألغام ومخلفات قتالية، تتطلب إزالتها كلفة عالية ووقتًا طويلًا؛ مما يُعيق العودة الآمنة، والزراعة، وإعادة إعمار البنية التحتية (طرق، شبكات كهرباء، مياه)؛ وهذه العقبة تُبطئ إدماج العائدين ودخول أنشطة زراعية منتجة.

٧. **تأثر عمل المنظمات الدولية بالقضايا القانونية والامتثال:** على الرغم من إلغاء العقوبات الاقتصادية الأمريكية على سوريا، بما فيها قانون قيصر؛ فإن مخاوف بنوك ومانحين عالميين ستستمر بسبب مخاطر امتثال قانوني وسمعة في التعامل داخل سوريا؛ وذلك يترجم على أرض الواقع في صورة توقف أو تأخير تراخيص، وضعف وصول التمويل الرسمي وغير الرسمي لمنظمات محلية

٨. **المخاطر الدولية والسياسية:** المرتبطة بسياسات العودة، إعادة الإعمار، والمنافسة الجيوسياسية؛ فإعادة إعمار سوريا ـ على سبيل المثال ـ ستكون ساحة تنافس جيوسياسي (دول إقليمية وعالمية مع مصالح مختلفة)؛ وهذا قد يقود إلى قنوات تمويل مشروطة سياسيًا، أو

إبرام عقود تفتقر للشفافية، أو ترتيبات تفضيلية تؤثر في توزيع المنافع داخلياً. كذلك، المفاوضات حول عودة اللاجئين مرتبطة بمتطلبات الضمانات الأمنية والقانونية (التحقيق في الانتهاكات، توفر ضمانات للعائدين)؛ في الوقت الذي تعجل بعض الدول بعمليات الإعادة قبل توفر تلك الضمانات؛ وهو ما قد يزيد من مخاطر حقوق الإنسان.

٩. **آثار عودة اللاجئين والنازحين على المجتمعات المحلية:** تضع موجات العودة ضغطًا فائقًا على البنى الخدمية المحلية ضعيفة الكفاءة (مدارس، مراكز صحية، أسواق عمل)، وهو ما قد يثير نزاعات على الموارد الأرضية والمأوى إن لم تواكبها سياسات شموليّة للتوظيف والإسكان.

النتائج:

١. إلغاء قانون قيصر في أكتوبر ٢٠٢٥ خطوة محورية سياسية وقانونية لكنها ليست كافية لضمان انتعاش اقتصادي سريع في سورية. التحدّي الحقيقي هو تحويل الفرصة التشريعية إلى بيئة مالية واستثمارية قابلة للاعتماد: استعادة قنوات المراسلات البنكية، تغطية فجوة إعادة الإعمار بآليات تمويل موثوقة، إصلاح المصارف والحوكمة، ومعالجة المشكلات الإنسانية التي تثقل كاهل الطلب المحلي. الترتيب الصحيح للسياسات والتعاون المتدرّج مع مؤسسات دولية وإقليمية هو ما سيحدّد ما إذا كان الانفتاح التشريعي سيتحوّل إلى نمو شامل ومستدام أم سيبقى تحسّنًا شكليًا ومحدود الأثر.

٢. يمكن أن يخفف إجراء تشريعي أو سياسي موجب مثل إلغاء — أو محاولة إلغاء — قانون قيصر من بعض الحواجز القانونية، لكنه لا ينهض تلقائياً بحالة إنسانية منهكة. التحدّي الرئيس هو تحويل أي فتح سياسي إلى تمويل مستدام، وصول إنساني موثوق، وإصلاحات مؤسسية محلية تتيح تقديم خدمات أساسية وإعادة إدماج العائدين والنازحين. بدون استجابة دولية منسَّقة وموّجهة بوضوح، ومعالجات تركز على الأمن الغذائي والخدمات الأساسية وإزالة الألغام، ستبقى الهشاشة واسعة ولكنها أكثر حساسية لأي تغيّر سياسي أو تمويلي.

٣. تشكل القيود المالية عقبة رئيسة أخرى، بما في ذلك تعليق المساعدات الأجنبية وقيود السيولة. فعلى الرغم من رفع معظم العقوبات الاقتصادية، وإلغاء قانون قيصر، إلا أن بعض القيود على التصدير والمعاملات المالية تبقى قائمة، مما يعيق الوصول إلى الأسواق الدولية ويحد من القدرة على استيراد المواد الضرورية للإعمار. كما أن رفع العقوبات لا يلغي الانتهاكات السابقة، حيث يمكن للسلطات الأمريكية ملاحقة الانتهاكات السابقة، مما يثير مخاوف لدى الشركات من المخاطر القانونية.

٤. يعاني الاقتصاد السوري من انكماش شديد، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكثر من ٥٠% منذ ٢٠١٠م، مع انتشار الفقر الشديد بين ربع السكان، مما يجعل الانتعاش يتطلب جهوداً طويلة الأمد. ووفقًا لما أورته بعض التحليلات، قد تواجه الشركات صعوبات في التحقق من سلامة المعاملات، وبخاصة في ظل

البنية التحتية المدمرة، مثل انهيار إنتاج النفط إلى أقل من ٥٠,٠٠٠ برميل يوميًا؛ وهذه القيود قد تؤدي إلى نمو بطيء، حيث تظل العقوبات المتبقية تخنق الاقتصاد رغم الجهود الرئاسية لإزالتها.

٥. تعيق العقوبات المتبقية العمل الإنساني والعودة الآمنة للاجئين، مما يحد من الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. كما أن القيود القانونية الراسخة قد تحول دون ترجمة الإجراءات التنفيذية إلى انتعاش مستدام، حيث يتطلب الأمر مراجعة شاملة من الكونجرس للعقوبات التي تعيق الإعمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي التركيز على الفرص الاقتصادية الجديدة، مثل التراخيص الممنوحة في مايو ٢٠٢٥م، إلى مخاطر إذا لم يتم التحقق من عدم دعم الكيانات السابقة المعاقبة.

٦. ربط المساعدات الدولية لسوريا بإصلاحات سياسية، يبطئ الانتعاش الاقتصادي السوري واجتياز ما يواجهه من تحديات إنسانية واجتماعية إذا لم تتحقق الإصلاحات السياسية المرتبطة بالمساعدات بالسرعة الكافية.

التوصيات

نشير في البدء أن هذه التوصيات تعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة الحكومة السورية، وحجم سموها، وتصالحها مع كافة مكونات المجتمع دونما تمييز، وبعد نظرها فيما تقره من خطط مستقبلية، وتسارع وتيرة إنجازها فيما تقرر تنفيذه من برامج وطنية جادة، وجودة اختيارها للتنفيذيين، ومدى قدرتها على دمج كافة شرائح المجتمع في أعمال الحكومة بالفعل، وليس بالقول المجرد، فبذلك يمكنها أن تسهم عبر منجزاتها على أرض الواقع في كسب القلوب والعقول، وتشعر الشعب السوري بالبدء في مرحلة جديدة قوامها الاستقرار، وغايتها الرقي والازدهار.

وفيما يلي أهم التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين الاقتصاد السوري وانتعاشه:

أولًا: توصيات لتلافي/للتخفيف من القيود الاقتصادية والمالية

١. إعادة تأهيل القطاع المصرفي تدريجيًا وبحزم امتثال واضح؛ وذلك من خلال:

- برنامج إعادة رسملة للبنوك المختارة مع متطلبات شراكات بنكية مرافقة (correspondent banks) وخطة امتثال AML/CFT واضحة.
- إنشاء «نافذة معاملات تجارية» مؤقتة بإشراف دولي لتمكين واردات أساسية (طاقة، أدوية) مع قواعد سريعة للترخيص.

٢. إطلاق آلية شراكة مع مؤسسات دولية (BIs/MDBs) بشرط رقابة واضحة؛ وتتم من خلال إجراء مفاوضات مع البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية لبرامج طاقة وإعادة تأهيل مدن تبدأ بمشروعات سريعة التناهي الأثر (quick wins) لإظهار قدرة الإدارة على الشفافية. هذا يحتاج لتسوية ديون أو ضمانات إقليمية.

٣. **إحداث نقلة في الإطار القانوني والاستثماري لطمأنة المستثمر، وذلك من خلال:**

- إصدار قوانين مستثمرين جديدة، وإيجاد سلطة تسوية منازعات مستقلة، وإعداد قواعد شفافية للعقود الكبيرة (نشر عقود، معايير مناقصات).

- طرح تعهدات تطمينية على مستوى ثنائية (اتفاقيات حماية استثمار مع دول راعية).

٤. **تبني استراتيجية تمويلية لإعادة الإعمار تجمع بين: (القروض الميسّرة + المنح الإقليمية + شراكات خاصة)؛ على أن يتم تقسيم المشاريع إلى حزم قابلة للتمويل من قبل القطاع الخاص، مع تغطية مخاطر أو ضمانات من مؤسسات تمويل دولية أو دول راعية (مثلاً ضمانات صادرة عن دول إقليمية شريكة).**

٥. **ترتيب مؤقت للوجود المصرفي الدولي (حوافز وشفافية لـCorrespondent banks)، وذلك عبر برامج امتثال مشتركة تُدار بمساعدة خبراء دوليين لتخفيف مخاطر BSA/AML، وإصدار تراخيص مرحلية لمعاملات تجارية محددة.**

٦. **اتخاذ إجراءات فورية للتعامل مع السيولة النقدية (إدارة نقدية أمنية)؛ كطرح خطة لزيادة المعروض النقدي المنظم (بالتعاون مع شركاء دوليين)، تحسين ثقة الجمهور في البنوك (حماية الودائع، إعلام شفاف)، وسياسات نقدية تقي التضخم.**

ثانيًا: توصيات لخفض المخاطر الإنسانية وتحسين الاستجابة (قصيرة ومتوسطة الأمد)

١. **اتباع استراتيجية تمويلية مختلطة للمرحلة الانتقالية، وذلك من خلال إطلاق آليات جسرية (bridge financing) من جهات مانحة متعددة لبرامج الغذاء والشتاء والمياه لفترة ١٢–٢٤ شهراً، مع ربط التدفقات بمؤشرات شفافية قابلة للقياس حتى تُطمئن المانحين الدوليين.**

٢. **حماية الوصول الإنساني ومرونة سلاسل الإمداد؛ وذلك عبر التفاوض على اتفاقات وصول إنساني متعددة الأطراف مع السلطات المحلية والإقليمية، واستخدام مخازن إقليمية وسلاسل لوجستية بديلة لتجنب تعطّل البرامج عند تضخّم الضغوط الأمنية.**

٣. **برامج «شغل نقدي طارئ» وربطها بإصلاح الخدمات المحلية؛ ويمكن تحقيقها من خلال إيجاد برامج تشغيل مؤقتة لتأهيل المدارس والمراكز الصحية وإصلاح شبكات المياه بمشاركة مجتمع محلي لزيادة الطلب المحلي وتقليص الضعف الاقتصادي. هذه البرامج تزيد فوائدها إن رُبطت بتدريب مهني لإدماج العائدين.**

٤. **إجراءات إزالة ألغام وزيادة الأمن في مواقع العودة؛ على أن تتم عبر تمويل جهات إزالة الألغام والتقييم الأمني السريع للمناطق المستهدفة للعودة قبل تنفيذ برامج إعادة التوطين الواسعة.**

٥. **آليات امتثال وبدائل مصرفية للمؤسسات الإنسانية؛ من خلال تسهيل قنوات مصرفية خاصة بالمنظمات الإنسانية (حسابات مرافقة، تراخيص مع بنوك إقليمية) مع برامج امتثال مشتركة تُقدّم طمأنة كافية للشركاء الماليين.**

٦. **حماية حقوق العائدين ومقاربة قائمة على الأدلة؛ وذلك من خلال وضع شروط تربط عودة اللاجئين والنازحين بضمانات إقامة سكنية، وإمكانية الوصول للخدمات، ووجود آليات شكوى وحماية من العودة القسرية.**

الخاتمة

يمثل إلغاء قانون قيصر تحولاً إيجابياً يمكن أن ينعش الاقتصاد السوري من خلال تسهيل الاستثمارات والتجارة، مع مكاسب محتملة في الإعمار والنمو؛ إلا أن التحديات الأمنية، والقيود المالية، والعقبات الإنسانية قد تحد بشكل كبير من المكاسب المتوقعة. ويتطلب تجاوز هذه العقبات جهوداً متكاملة من الحكومة السورية لتحقيق الاستقرار السياسي والعدل الاجتماعي، واستغلال هذه الفرصة لإصلاحات هيكلية لضمان نمو مستدام؛ كما تتطلب من المجتمع الدولي، ورفع العقوبات المتبقية، لضمان نمو اقتصادي مستدام؛ وإذا لم تُعالج هذه التحديات، فقد يظل الانتعاش محدوداً، مما يؤكد على الحاجة إلى استراتيجيات طويلة الأمد.

أهم المصادر

١. تقرير أمانة الأمم المتحدة: تقدير الاحتياجات الإنسانية لسوريا ٢٠٢٥. press.un.org

٢. تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (عودة اللاجئين إلى سوريا — إحصاءات ٢٠٢٥). ReliefWeb

٣. تقارير منظمة اليونيسف حول الوضع الإنساني في سوريا (Humanitarian SitRep No.١٤, Aug ٢٠٢٥). unicef.org+١

٤. برنامج الأغذية العالمي — صفحة سوريا وحاجات الغذاء ٢٠٢٥. wfp.org+١

٥. تقييمات وتقارير خبرية ومراكز بحثية حول تمويل إعادة الإعمار والديناميات الجيوسياسية (Refugees International، تحليلات إقليمية).

٦. صفحة مشروع القانون في الكونغرس (H.R.٣٩٤١) ــ نصّ ومراحل تشريعية. congress.gov

٧. تقرير/نبأ البنك الدولي حول تحديات ونسب نمو سورية ٢٠٢٥ (توقع نمو متواضع ووصف قيود السيولة ووقف المساعدات). worldbank.org+١

٨. تقارير صحفية وتحليل أسواق (Financial Times) عن أزمة السيولة وعمليات طباعة الأوراق واستيرادها من روسيا. Financial Times

٩. تحليلات سوق الطاقة/نفط التي تشير إلى مفاوضات مع شركات أجنبية وعودة تدريجية لقطاع النفط بعد تخفيف العقوبات. argusmedia.com

١٠. مقالات ومقترحات من مراكز بحثية (Atlantic Council، تقارير استراتيجيات إعادة الإعمار) حول الحاجة لتكامل السياسات والشفافية لجذب تمويل دولي. Atlantic Council

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64